

## الوسيط في المذهب

إحداهما ظهور الغرر بتوقع الجائحة في البستان المعين .  
والأخرى مناقضة الدينية لأن ما يظهر من ثمرة الشجرة متعين لملكة و حق الدين أن يسترسل  
في الذمة .  
أما إذا أضاف الى ناحية يبعد فيها وقوع الآفة فإن أفاد تنويحا صح كقوله معقلي البصرة  
لأن الإضافة كالوصف ها هنا .  
وأن لم يفد تنويحا فمنهم من قال هو كتعين المكيال إذ لا فائدة له ومنهم من قطع بأنه لا  
يبطل لأنه تعيين لا يضيق مجالا أصلا \$ الشرط الخامس تعيي مكان التسليم في المسلم فيه .  
و فيه قولان و في محلها ثلاثة طرق .  
أحدها أنه إن كان في النقل مئونة فلا بد من التعيين و إلا فقولان .  
و الثاني عكس ذلك و الثالث إطلاق القولين .  
ولعل الأصح أنه لا يشترط ولكن ينزل المطلق على مكان العقد